إلغاء عقود الطاقة المشتراة.. خطوة إصلاحية أم هروب إلى الأمام؟

رئيس الحكومة ينهي عقود الكهرباء المشتراة ويعجز عن إيجاد البديل فما مصير القرار؟

عدن/الأمناء/ خاص:

في خطـــوة مفاجئة، أصدر رئيس مجلس الوزراء اليمني أحمد عوض بن مبارك قرارًا يقضي بإلغاء جميع عقود شراء الطاقـــة، مبررًا ذلـــك بضرورة تقليـــص النفقـــات وإصـــلاح قطاع الكهرباء الذي طالما اســـتنزف موارد الدولة دون حلول جذرية.

القرار الذي أثار ترحيب البعض أثار أيضًا تساؤلات واســـعة حول البدائل، خصوصًا مع اســـتمرار الانقطاعات الكهربائية وتزايد الطلب على الطاقة مـــع اقـــتراب فصل الصيف وشـــهر رمضان.

لقي القرار دعمًا من جهات عديدة رأت فيه خطوة ضرورية للقضاء على الفساد المالي الذي صاحب عقود شراء الطاقة لســـنوات، حيث اعتُبرت هذه العقود عبئًا كبيرًا عـــلى الموازنة دون أن تسهم فعليًا في تحسين المنظومة الكهربائيـــة في المقابـــل، تســـاءل مواطنـــون وخبراء عـــن البدائل التي ستعتمدها الحكومة لضمان استقرار التيار الكهربائي بعد إلغاء هذه العقود، خاصة وأن تشغيل المحطات الحكومية يحتاج إلى اســـتثمارات كبيرة وقدرة تشغيلية غير متوفرة حاليًا.

بحســـب مراقبـــين، فـــإن عقود الطاقـــة المشـــتراة مثلـــت على مدى سنوات "ثقبًا أسود" استنزف الميزانية العامـــة دون تحقيق اســـتقرار في الخدمة الكهربائيـــة، لكنهم يرون أن إلغاءهـــا يظل "اســـتهلاكًا إعلاميًا" طالما لم تُطرح بدائـــل عملية لمعالجة أزمة الكهرباء بشـــكل جذري ويؤكد المراقبـــون أن معالجـــة الملف تتطلب اســـتراتيجية متكاملة تشمل إصلاح البنيـــة التحتية، وتعزيـــز المحطات الحكومية، والاســـتثمار في مصادر طاقة أكثر اســـتدامة بدلًا من الاعتماد على حلول مؤقتة.

يتزامن القرار مع أنباء متزايدة عن تغييرات مرتقبة في الحكومة، ما دفع البعض إلى التســـاؤل عما إذا كان هذا التحرك خطـــوة إصلاحية حقيقية أم مجرد محاولة لكسب التأييد الشعبي في ظل تصاعـــد الصراعـــات داخل السلطة.

يرى بعض المحللـــين أن القرار قد يكون محاولة من رئيـــس الحكومة لتعزيز موقفه وســـط الصراع الدائر داخل السلطة، خاصة مع انتشار أنباء عن تغييره بشـــخصية جديدة. ويرون أن توقيت القرار يعكس رغبة في كسب التأييد الشعبي عبر تبني خطوات تبدو إصلاحية، لكنها قـــد تفتقر إلى رؤية واضحة لتنفيذها.

في المقابـــل، يـــرى آخـــرون أن القرار رغـــم كونه صعبًا، يمثل خطوة ضرورية نحو إصلاح قطاع الكهرباء الذي ظل لســـنوات يعاني من الفساد وضعـــف البنية التحتيـــة. لكن نجاح هذه الخطوة مرهون بقدرة الحكومة على تقديم بدائل حقيقية تضمن عدم تدهور الوضع الكهربائي أكثر مما هو عليه الآن.

ويبقى الســـؤال الأهـــم: هل كان قرار إلغـــاء عقود الطاقة المشـــتراة خطوة جادة نحو حل جذري لمشـــكلة الكهربـــاء، أم مجرد تحرك ســـياسي مؤقت؟ الأيام القادمة ستكشف مدى قدرة الحكومة على تجاوز هذه الأزمة وما إذا كانت ستتمكن من تقديم حلول عمليـــة تعوض النقـــص المتوقع في التوليد الكهربائي.

تنكر بصفة فتاة واستدرج ضحاياه بالاستعطاف..

تفاصيل نهاية محتال إلكتروني في تعز!

الأمناء/ خاص:

أعلنت شرطة تعـــز، القبض على شـــخص مطلـــوب في قضايا نصب واحتيـــال وابتزاز إلكـــتروني، بعد أن اســـتغل مواقع التواصل الاجتماعي لاستدراج ضحاياه وجمع مبالغ مالية بطرق غير قانونية.

وبحســـب التحقيقات، فإن المتهم كان يدير حســـابًا وهميًا باسم فتاة، ويدّعي أنـــه يمر بظروف إنســـانية صعبة، مستخدمًا أســـاليب المناشدة والاســـتعطاف لاســـتدراج الضحايا، وإقناعهـــم بتحويـــل مبالـــغ مالية لمســـاعدته. وقد تمكن بهذه الطريقة

من جمع مبالغ مالية كبيرة من رجال ونساء، مســـتغلًا التعاطف الإنساني عبر الإنترنت.

ولتجنب تتبعه، اســـتخدم المتهم حســـابات بنكية مختلفـــة، لكن هذا الأسلوب نفســـه أدى في النهاية إلى اكتشـــاف هويته الحقيقية والقبض عليه من قبل الأجهزة الأمنية.

ودعت شرطـــة تعـــز المواطنين إلى توخـــي الحذر عنـــد التعامل مع الحســـابات المجهولة عبر الإنترنت، وعـــدم الانجـــرار وراء مناشـــدات مجهولـــة المصدر، مؤكـــدة أن هناك العديـــد من الطرق الآمنـــة والمباشرة لفعل الخير بعيدًا عن مخاطر الاحتيال الإلكتروني.

فتاة غامضة ضمن وفد العليمي إلى ألمانيا: معلومات مثيرة للجدل

الأمناء/ خاص:

أثارت مشاركة فتاة مجهولة ضمن وفد رئيس مجلـــس القيادة الرئاسي، الدكتور رشـــاد العليمـــي، إلى ألمانيا، تساؤلات عديدة حول هويتها ودورها الرسمي.

ووفقًـــا لمعلومات خاصة، حصلت عليهـــا صحيفة "الأمنـــاء" تفيد بأن الفتـــاة تُدعى بلقيس الـــرزم، وقد تم تعيينها – بقرار غير معلن – رئيســـة للدائرة السياســـية في مجلس القيادة الرئاسي، بقرار مباشر من العليمي.

المصادر ذاتها كشفت عن تفاصيل مثيرة للجدل، حيث أفادت بأن بلقيس الرزم لها ارتباطات بجماعة الحوثي، وأنها قدمت مـــن صنعاء عبر المقالح، مدير مكتـــب العليمي. كما أشـــارت المصـــادر إلى أنه ســـبق طردها من السفارة البريطانية خلال فترة رئاسة عبدربه منصور هادي، بعد الكشـــف عـــن صلاتهـــا بالجماعـــة الحوثية واتهامها بممارسات غير أخلاقية.

وفي هذا السياق، تساءلت المصادر عن المؤهلات التي تمتلكها الرزم لتولي منصب حســـاس كهذا، ومـــا الجهة المستفيدة من هذا التعيين؟

العليمي يرفض حمود خالد الصوفي ويرشح عبد الحليم

الأمناء/خاص:

قالت مصادر خاصـــة لصحيفة "الأمناء" بان ترشـــيح محافظ تعز السابق حمود خالد الصوفي لشغل منصب رئيس جهاز الأمن الموحد قوبل بالرفض من رئيس مجلس القيادة الرئاسي "رشاد العليمي" بعد ان وافق عليه التحالف وبعض أعضاء مجلس القيادة.

وأوضحت المصادر بان العليمي رفض ترشـــيح حمود الصوفي بعد ان كان قد قدم مدير مكتبه صالح المقالح كمرشح لتولي المنصب والذي قوبل بالرفض من جميع أعضاء مجلس القيـــادة الرئاسي وهو الموضوع الذي سبق وتناولته صحيفة "الأمناء" في عدد سابق .

المصادر قالت بان رشـــاد العليمي أعاد المحاولة وقام بترشـــيح عبد الحليم نعمان نائب مدير أمن تعز السابق كرئيس لجهاز الأمن الموحد الذي من المحتمل ان يصدر به قرار قريبا.

وأشـــارت المصادر ان جميع المحولات فشـــلت بشـــأن ترشيح حمود الصوفي من قبل العليمي الذي يصر على عدم ترشـــيح الصوفي لرئاسة هذا المنصب دون معرفة الأسباب وراء هذا القرار .

مواطنان يقدمان دعوى أمام المحكمة الإدارية بعدن لوقف صرف العملات الصعبة للمسؤولين

الأمناء/خاص:

تقدم الدكتور ســـيف علي حسن الجحافي والمحامي محمد عبدالكريم عمـــراوي، بدعوى قضائية أمام المحكمة الإداريـــة في عدن ضد عدد من المســـؤولين في الدولة، مطالبين بوقف صرف أي مبالـــغ مالية بالعملة الصعبة للمسؤولين وإلزامهم بإعادة ما استلموه سابقًا.

واســـتهدفت الدعوى كلًا من رئيس مجلس القيادة الرئاسي ونوابه، ورئيس وأعضاء مجلس النواب، ورئيس وأعضاء مجلس الشورى، ورئيس مجلس الـــوزراء والوزراء ونوابهـــم، إضافة إلى وكلاء الـــوزارات، وذلك بصفتهم الوظيفية.

وطالب مقدمو الدعوى المحكمة بإصدار حكم يلزم وزير المالية ووزارة المالية ومحافظ البنك المركزي اليمني بوقف صرف أي مبالغ مالية بالعملة الصعبة للمدعى عليهم تحت أي مســـمى. كما طالبوا بإلزام جميع المدعى عليهم بإعادة المبالغ التي حصلوا عليها بالعملة الصعبة خلال فترة توليهم مناصبهم.

كما شـــملت الدعوى طلبًا عاجلًا يقضي بوقف صرف أي مبالغ مالية بالعملة الصعبة للمدعى عليهم، ســـواء من خزينة الدولة أو من أي دولة أجنبية، إلى حين البت في القضية.

ومن المتوقع أن تنظر المحكمة في القضية خلال الفترة المقبلة وســـط اهتمام واسع بالملف.

خبير اقتصادي: نجاح قرار إنهاء عقود الطاقة المشتراة مرهون بتوفير البدائل

الأمناء/خاص:

أكد الخبير الاقتصادي د. عبدالجليل شـــايف أن قـــرار رئيس الوزراء بإنهاء عقود الطاقة المشـــتراة يُعد خطوة إيجابية، لكنه مرهون بتوفير بدائل فعالة لضمان اســـتقرار التيـــار الكهربـــائي. وأوضح شـــايف أن تشـــغيل محطة بترومســـيلة بكامـــل طاقتها الإنتاجية (264 ميجاوات) يُعد أحد الحلـــول المطروحة، إلا أن تحقيق ذلـــك يتطلب توفير 28 قاطرة نفط يوميًا، وهو ما لا يتوفر حاليًا، ما يجعل المحطة تعمل جزئيًا بطاقة تتراوح بين 60 و90 ميجاوات فقط.

REPUBLIC OF YEMEN
MINISTRY OF ELECTRICITY & ENERGY
PUBLIC ELECTRICITY CORPORATION
HEAD OFFICE

الجمهورية اليمنية
وزارة الكهرباء والطاقة
المؤسسة العامة للكهرباء
الإدارة العامة

Date: التاريخ:
Ref : المرجع:

الموضوع / الأمداء الفوري لعقود شراء الطاقة في محافظة عدن

وشدد شايف على ضرورة العمـــل الجاد لضـــمان تدفق الوقود إلى عـــدن، إلى جانب تحديـــث شـــبكة الكهربـــاء، صيانة المحطات، والاســـتثمار في الطاقـــة المتجددة، لتفادي أزمة انقطـــاع الكهرباء خلال الصيف. وأكـــد أن نجاح القرار يعتمد على وجود خطة بديلة عملية ومستدامة، محذرًا من أن عدم اتخاذ هذه الإجراءات قد يؤدي إلى فشل القرار وتفاقم الأزمة الكهربائية.